

﴿ بِرِنْ جَبُ جَمِنَ شِهَا مِرْ لِلِدِّنِ فِي مِنْ عَلَىٰ بِنْ عَلَىٰ لِلْجَسَّفَالِافَى المتوفى عِنْ مِنْ عَلَىٰ الْجَسَّفُالِافَ المتوفى عِنْ مِنْ عَلَىٰ الْحَسَّفُالِافَ

> تحقيق الكانورع لي محك بترك مردً

الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م

النايشر مكتبنه الخانجي بالفاهرة

رقم الإيداع ٩٨/١٧٢٧ الترقيم الدولي .I.S.B.N 2 - 43 - 5046

بِسْم ٱللهِ الرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

لاريب في أهمية كتب الطبقات وفهارس العلماء فيما يناسب الحياة العقلية في العصور الإسلامية السالفة ، وتطور الأوساط العلمية عبر هذه القرون .

وليست دراسة تلك الطبقات أو فهارس العلماء بأقل فائدة من المصادر التي عنيت بالدول الماضية وحال رعايا البلاد ، بل كاد الباحث فيها يستجلب من أكثر صفحاتها مادة جديدة ، وفوائد إضافية ، مختصة بتاريخ الإسلام السياسي والإجتماعي .

ومما يدعو إلى الغبطة في هذا الشأن أن العرب دونوا تاريخهم بعناية قل أن تساويهم فيها أمة من الأمم ، وافتنوا في ذلك افتنانا يدعو إلى الدهشة والإعجاب ، فألفوا في التاريخ السياسي الأسفار الطوال ، وبسطوا القول في الحديث عن الملوك والخلفاء والأفراد والحروب ومظاهر الحضارة .

كما صنفت الكتب في تراجم حفاظ الحديث ورواته ، بل ترجم العلماء للضعفاء والوضاعين والمدلسين .

بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك ، فصنفوا في البخلاء ، والأذكياء ، والحمقي ، والعميان ، والعور .

وكان القضاة من هؤلاء الذين عُنى بهم فريق من المصنفين عناية خاصة ، إذ كانوا هم أساس تحقيق العدل بين الناس ، والقضاء وسيلة هذه الغاية .

وكان من أوائل من ألف في هذا الشأن فيما يختص بالقضاة في مصر الإسلامية: محمد بن الربيع الجيزي المتوفى سنة ٣٢٤ هـ (١).

⁽١) انظر ترتيب المدارك ٢٧٦/٣ ، وص ٤٣٩ من كتابنا هذا ، والإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ ص ٥٧٣ من علم التاريخ عند المسلمين .

وقد أفاد ابن حجر من المؤلفات التي سبقته عندما أرخ لقضاة مصر في كتابه رفع الإصر كما سنبينه فيما بعد .

وعلى الرغم من أن كتاب رفع الإصر لم يستوعب سائر قضاة مصر منذ الفتح الإسلامي حتى عصر المؤلف ، وذلك لالتزام المؤلف بترجمة من أوردهم ابن دانيال في رجزه فقط ، على الرغم من ذلك فقد امتاز كتابه عن بقية الكتب التي سبقته بأنه يعد أشمل كتاب ألف في هذا الفن ، فقد نقل عن الكتب السابقة وأضاف إليها ماوقع له من أخبار شيوخه ومعاصريه ، كما أنه نقل عن كتب أصبحت مفقودة ، وأخرى مازالت في دور الكتب مخطوطة – وهو بهذا يستأهل أن يكون مرجع الباحثين وعمدة الدارسين .

وقد احتوى كتابه هذا كما ذكر في مقدمته على تراجم قضاة مصر ممن تضمنهم رجز ابن دانيال ، وكان قد جعلهم طبقات على السنين منذ فتحت مصر إلى آخر المائة الثامنة .

ثم رتبه على الحروف تلميذه عز الدين الحنبلي المتوفى سنة ٨٧٦ هـ .

وقيمة الكتاب واضحة ، فموضوعه من الموضوعات الهامة في تاريخ مصر الإسلامية ، يضاف إلى ذلك أنه المؤلف الوحيد الذي نجيده بين أيدينا عن قضاة مصر عبر العصور الإسلامية ، بعد أن فقدت تواليف ابن زولاق ، وابن ميسر ، والجمال البشبيشي ، ولم يبق لنا سوى مؤلف أبي عمر الكندى في قضاة مصر .

وكتاب رفع الإصر يمدنا بأخبار هامة عن القضاة تبين لنا أسماءهم وبلدانهم وأحوالهم وثقافاتهم ، وكيف كانوا يعينون ويُعزلون ، وفي كثير من الأحيان تذكر مراسم التولية والعزل ، كما يبين الكتاب يوم كان لا يولي القضاء إلا الثقات من العلماء ، ويوم صار الأمر أن يشتري منصب القضاء بالمال ، وخاصة زمن سلاطين الممالك .

وأجاد ابن حجر دراسة تاريخ الإدارة القضائية في مصر منذ نشأتها على عهد الخليفة عمر بن الخطاب إلى نهاية القرن الثامن الهجرى ، فأشار في نماذجه إلى أن أمر اختيار القاضى لم يكن ميسورًا في بداياته ، إذ ذكر أن الخليفة عمر بن الخطاب بعث إلى واليه على مصر – وهو عمرو بن العاص – يطلب منه أن يعهد بالقضاء إلى كعب بن يسار العبسى ، ولكن كعبًا أبى ذلك ، وعلل رفضه بأنه تولى مهمة

القاضى في الجاهلية وأنه أخذ على نفسه عهدًا أن لا يعود إلى منصب القضاء مرة أخرى (١).

وهذا يعنى أن السلطات الإسلامية كانت تبحث عن المرشحين للقضاء ممن سبق لهم الاشتغال بهذه المهمة السامية .

كذلك أشاد ابن حجر في نماذجه بحرص السلطات الإسلامية على اختيار القضاة من بين من عرف عنهم الصلاح والنزاهة ، بذكره بعض مواقف لهم تشهد بنزاهتهم وحرصهم على قدسية المنصب ، فكان أبو خزيمة الرعيني - قاضى مصر زمن العباسيين - لا يأخذ عطاءه عن اليوم الذي يقضيه بعيدًا عن مجلس الحكم لغسل ثيابه أو حضور جنازة ، ويقول : « إنما أنا عامل المسلمين فإذا اشتغلت بشئ عن عملهم ، لم أستحق أن آخذ من مالهم شيئا (٢) .

وسار ابن حجر على النهج نفسه في إيراده لبعض ضروب الإصلاح التي أدخلها بعض القضاة على النظام القضائي بمصر في العهود الإسلامية المبكرة ، فقد طهر القاضي غوث بن سليمان - القاضي بمصر زمن العباسيين - القضاء من العيوب التي كانت متفشية فيه ، وأخصها شهادة الزور ، فكان يسأل عن الشهود سرًا ، فإذا تأكد من استقامتهم قبل شهادتهم (٣) .

كما أشار في نماذجه إلى تنظيم لهيعة بن عيسى للأحباس - وقت أن كان قاضيا بمصر زمن العباسيين - فقد جمع أموالها ، وأدخل فيها المطوعة الذين كانوا يعمرون المواحيز - وهي الأماكن التي تكون بين القوم وبين عدوهم - وأجرى عليهم أجورهم من هذه الأحباس (3) .

كذلك أشار في نماذجه إلى من عمل على إعلاء مركز القضاء وأبى أن يخضع لسلطة الوالى ، فقد رفض القاضى محمد بن مسروق – قاضى مصر زمن العباسيين – حضور مجلس الوالى كما جرت العادة إلى وقته ، كذلك أصلح من ديوان القضاء باتخاذه قمطرًا تودع فيه القضايا وتختم (٥) .

⁽١) انظر الترجمة رقم ١٦٥ من هذا الكتاب . -

⁽٢) راجع ترجمة رقم ٩

⁽٣) انظر الترجمة رقم ٦٠

⁽٤) راجع الترجمة رقم ١٦٦ (٥) راجع الترجمة رقم ٢١٧

وكذلك أشاد في نماذجه بمن نبغ من القضاة في عهد الطولونيين ، فذكر أن بكار بن قتيبة كان من أبرز قضاة المسلمين وأعلمهم بالفقه والحديث . ولما عقد ابن طولون مجلسا بدمشق بحضور القضاة لخلع الموفق من ولاية العهد لمخالفته الخليفة المعتمد ، شهد على ذلك جميع من حضر من القضاة وامتنع القاضي بكار ، وأبي إقرار الخلع وأصر على الامتناع حتى أغضب أحمد بن طولون (١) .

كما أشار في نماذجه إلى الإبقاء على أبي طاهر الذهلى واستمراره في منصبه رغم تغير الدولة ، وكان قد ولى قضاء مصر زمن الإخشيديين ، واستمر في مباشرة وظيفته حتى الفتح الفاطمي لمصر فأقره جوهر في منصبه – على الرغم من أن أبا الطاهر من قضاة المصريين السنيين – حيث رأى جوهر أن عزله آنئذ وإحلال قاض من الشيعة محله قد يجر إلى غضب المصريين ، وكان صنيع جوهر في البداية لغرض سياسي ، ومن ثم عمل فيما بعد على إضعاف نفوذ أبي الطاهر السنى إلى حد بعيد ، ثم تلا ذلك إحلال قضاة من الشيعة (٢) .

كذلك أشاد ابن حجر في نماذجه بالقاضى ابن عبد السلام – وكان قد ولى قضاء مصر زمن الأيوبيين – فذكره ذكر موقّر بقوله : « ومما اشتهر من شهامته أنه حضر مجلس السلطان ، وكان اطلع على حانة يباع فيها الخمر ، ويفعل فيها المنكرات ، فقال : يا أيوب ، كيف يسعك في دينك أن تكون الحانة الفلانية في سلطانك ؟ فقال : يامولانا ، أنا ماعملت هذا ، بل هو من زمان أبي . فقال : أفترضى أن تكون ممن يقول يوم القيامة : ﴿ إِنَّا وَجَدَّنَا عَابَاءَنَا عَلَيْ أُمَّةٍ ﴾ (٣) ، فما وسعه إلا أن أمر بإبطال ذلك (٤) .

ومن النماذج التي أشاد بها ابن حجر في العهود الأولى لدولة الماليك ، والتي يبدو فيها حرص القضاة على الاحتفاظ بقدسية مناصبهم ، ماحدث سنة ٧٧٦ هـ ، على عهد السلطان الأشرف شعبان بن حسن بن محمد بن قلاوون ، حين عزل القاضى برهان الدين ابن جماعة نفسه من منصب القضاء من أجل أنه منع بعض موقعى الحكم من التوقيع ، فغضب من الاعتراض عليه وأغلق بابه واعتزل عن

⁽١) راجع الترجمة رقم ٤٦

⁽۲) انظر الترجمة رقم ۱۷۱

⁽٣) الآية ٢٢ من سورة الزخرف

⁽٤) انظر الترجمة رقم ١١٨

القضاء هو ونوابه ، فبلغ السلطان الأشرف ذلك فانزعج ، وأرسل إليه أحد أمرائه يسترضيه ويسأله العودة إلى الحكم فامتنع ، فراسله مرارًا فأصر على موقفه ، ولم يتنازل عن موقفه إلا عندما علم أن السلطان الأشرف سوف يحضر ويركب إليه فى منزله إن لم يحضر هو ، فركب القاضى واجتمع بالسلطان الأشرف فلاطفه السلطان واسترضاه وعرض عليه العودة إلى ولاية القضاء ، فرضى بعد جهد ، واشترط أشياء أجابه السلطان إليها ، ثم خلع عليه ونزل إلى منزله ومعه جمع من الأمراء والأعيان ، فازداد رفعة وعظمة ومهابة عند الأمراء والعامة (١).

وظل نفوذ القضاة وعلو منزلتهم واحترام الجميع لهم من الصور المشرفة لقضاء مصر في هذه الفترة ، طالما سلك القضاة سبل النزاهة والاستقامة . وقد ظلت هذه الصورة المضيئة طوال العهود المبكرة لدولة المماليك . ثم وُجد في الصورة المقابلة طائفة من القضاة تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية وتلبية أطماعها ، ومن ثم حادت هذه الطائفة عن طريق الحق ، وسارت في أحكامها وفق رغبات السلاطين والأمراء ، بل إن بعض القضاة تولوا مناصبهم ببذل المال للأمراء والسلاطين ، ونشطوا في جمع الأموال بكل السبل لتعويض مادفعوه في سبيل الحصول على المنصب .

وقد نتج عن هذا أن تولى القضاء رجال لا علم لديهم ولا معرفة وهو الأمر الذى أساء إلى هذا المنصب الجليل ، فأساءوا إلى أنفسهم باحتقار السلطة لهم وامتهان العامة كذلك .

* * *

وقد اعتمد المؤلف في تأليفه لهذا الكتاب كما أشار في مقدمته على أخبار القضاة لأبى عمر الكندى ، وذيله لابن زولاق ، وكتاب ابن ميسر ، وأخبار مصر لقطب الدين الحلبي ، وتاريخ المقريزي ، وما جمعه شيخه سراج الدين ابن الملقن .

والناظر لفهرس الكتب التى وردت بمتن كتاب رفع الإصر يجد أن المؤلف اعتمد على مصادر عديدة ومتنوعة ، ومما تجدر الإشارة إليه منها ، المصادر التى تناولت أخبار قضاة مصر لأبى عبيد الله

⁽۱) راجع الترجمة رقم ۳

محمد بن الربيع الجيزى المتوفى سنة ٣٢٤ هـ ، فى مواضع عدة ، منها ماذكره بمناسبة الحديث عما كتبه المفضل بن فضالة قاضى مصر إلى الإمام مالك يسأله فى محبس عمير بن أبى مدرك الخولانى (١) .

كما أفاد من أخبار قضاة مصر لابن زولاق المتوفى سنة ٣٨٧ هـ ، وضمنه كثيرًا من تراجمه كذلك .

أما كتاب أخبار قضاة مصر لإسماعيل بن على بن إسماعيل بن موسى الحسينى - وهو من مؤرخى مصر زمن الفاطميين - فقد اقتبس منه بمناسبة الحديث عن تفقد الخليفة الفاطمى الحاكم بأمر الله لما يجرى من أمر القضاة والشهود والأمناء في البلاد وما يتعلق بالحكم ، وذلك أثناء معالجته لترجمة القاضى ابن أبي العوام السعدى (٢).

وكذلك أفاد من كتاب قضاة مصر لسليمان بن على بن عبد السميع العباسى المتوفى سنة ٩٠٩ هـ ، فاقتبس منه بمناسبة الحديث عن مباشره أبي على الفارقى من المائة الخامسة – لوظيفة القضاء وعن تعدد فترات ولايته ، وكيف ولى الفارقى الوزارة والقضاء للمرة الرابعة ، ولقّب فخر الوزراء ، قاضى القضاة ، الوزير الأجل ، داعى الدعاة ، علم الدين ، ثقة المسلمين ، خليفة أمير المؤمنين وخالصته (٣).

أما كتاب قضاة مصر لابن ميسر المتوفى سنة ٦٧٧ هـ ، فقد أفاد منه في مواضع عدة (٤) .

وكذلك أفاد من كتاب أخبار قضاة مصر لجمال الدين البشبيشي المتوفي سنة ٨٢٠ هـ ، فقد ضمنه كثيرًا من تراجمه في هذا الكتاب (°).

وعلى الرغم من إشارة ابن حجر في مقدمة كتابه هنا إلى كتاب شيخه ابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤ هـ - وهو في أخبار قضاة مصر كذلك - فإنه لم يقتبس منه هنا ، ولعل ذلك يرجع إلى تصريحه في المقدمة بأنه وقف عليه ولم يشف له غليلا .

* * *

(٢) انظر ص ٧٣ من كتابنا هذا .

⁽١) انظر ص ٤٣٩ من كتابنا هذا .

⁽٣) ص ٥٨ نفس المصدر .

⁽٤) انظر على سبيل المثال ص ٦٩، ١٦٠ من كتابنا هذا .

⁽٥) انظر على سبيل المثال ص ٢٠١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٥ من كتابنا هذا .

عنوان الكتاب

العنوان الذى وضعه له المؤلف هو « رفع الإِصْر (١) عن قضاة مصر » كما جاء فى طُرَّة النسخة التى وصلَت إلينا منه بخط تلميذه الحافظ والمؤرخ شمس الدين السخاوى . وكذلك سماه غير واحد ممن ترجم له أو نقل مِنه ، ومنهم تلميذه شمس الدين السخاوى عند ذكره له فى كتابه التبر المسبوك « وبيضت من تصانيفه مالم أسبق إليه ، ومما كتبته منها ... رفع الإصر عن قضاة مصر » (٢) .

وكذلك ذِكْره له في كتاب الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ تحت عنوان: تاريخ القضاة « .. وللجمال عبد الله البشبيشي في القضاة - قضاة مصر - وعليه اعتمد شيخنا في رفع الإصر عن قضاة مصر » (٣) .

وقول السيوطى فى نظم العقيان فى أعيان الأعيان عند ذكره مؤلفات ابن حجر: « ومن تصانيفه .. رفع الإصر عن قضاة مصر » (٤) .

وكذا قول تقى الدين التميمي المتوفى سنة ١٠١٠ هـ، في كتابه الطبقات السنية في تراجم الحنفية عند إيراده ترجمة ابن أبي العوام السعدى: «كذا ذكره الحافظ ابن حجر في رفع الإصر عن قضاة مصر، وقال: حنفى من المائة الخامسة» (٥٠).

وقول التنبكتي المتوفى سنة ١٠٣٦ هـ في كتابه نيل الإبتهاج عند ترجمته لإبراهيم بن محمد الإخنائي حيث اختتمها بقوله: « صح من رفع الإصر عن قضاة مصر للإمام ابن حجر » (٦) .

وفى كشف الظنون تحت عنوان تواريخ القضاة « .. ومنها تاريخ قضاة مصر لأبي عمر الكندى .. ثم ذيله لابن زولاق ، وعليه ذيل للحافظ ابن حجر سماه رفع الإصر عن قضاة مصر » $(^{\vee})$.

* * *

⁽١) الإصر : النَّقُل ، وفي التنزيل العزيز ﴿ رَبُّنَا وَلَا تَحْمُلُ عَلَيْنَا إِصْرًا ﴾

⁽٢) التبر المسبوك ص ٢٣٣

⁽٣) الإعلان بالتوبيخ ضمن كتاب علم التاريخ عند المسلمين ص ٧٤٥

⁽٤) نظم العقيان ص ٤٨ الترجمة ٣٧١

⁽٦) نيل الابتهاج ، ١/ الترجمة ١٥ (٧) كشف الظنون ٢٠٠/١

وأما ابن حجر المؤلف فقد ولد سنة ٧٧٣ هـ بمصر ، ونشأ يتيما كما عبر هو عن نفسه ، إذْ مات أبوه سنة ٧٧٧ هـ ، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل (١) .

ولم يدخل الكتّاب حتى أكمل خمس سنين فأكمل حفظ القرآن وهو ابن تسع سنين . وكان السائد في الأوساط العلمية آنئذ ، أن من يدخل الكتّاب من التلاميذ يُلزم بحفظ بعض مختصرات العلوم والكتب ، حيث كان يُعد ذلك من الأسس التي تبنى عليها ثقافة طلاب العلم وقتئذٍ (٢) .

ولما كانت الرحلة في طلب العلم في العصور الوسطى مظهرًا مهما من مظاهر التعليم الإسلامي ، وهدفًا يلجأ إليه الطالب بعد استكمال دراساته في موطنه ، فقد رحل المؤلف إلى اليمن ومكة ومنى والمدينة وينبع ودمشق وغزة والقدس ونابلس وعدة من البلاد لتلقى المعارف الإسلامية من علمائها (٣).

وقد أودع ابن حجر معلومات فريدة عن شيوخه في كثير من مؤلفاته ، كما أنه أفردهم بالتأليف في كتابين من كتبه هما : المعجم المؤسس للمعجم المفهرس ، وتجريد أسانيد الكتب المشهورة . والأجزاء المنثورة المسمى بالمعجم المفهرس .

وفى شيوخه كثرة ، وربما كان من المناسب هنا الإشارة إلى أبرز شيوخه فى العلوم التى تلقاها . فكان من أبرز شيوخه فى الحديث الحافظ عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل العراقى (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ) فقد لازمه المصنف عشر سنوات وقرأ عليه كثيرًا من المسانيد والأجزاء ، ونوه المصنف بأن العراقى شهد له بالحفظ فى كثير من المواطن (٤) .

وفى شيوحه فى الفقه كثرة كذلك ، لعل من أبرزهم سراج الدين عمر بن رسلان البلقينى (4.7 - 4.7 - 4.7 = 1.5) الذى نعته السخاوى بقوله : « شيخ الإسلام علامة الأعلام المجدّد للأمة المحمدية من علوم الدين ما اندرس .. » وقد لازمه ابن حجر مدة وحضر دروسه الفقهية ، وقرأ عليه الكثير من الروضة ومن كلامه على حواشيها ، وهو أول من أذن له فى التدريس والإفتاء ($^{\circ}$).

⁽١) أنظر ترجمته في هذا الكتاب برقم ٢٣

⁽٢) نفس المصدر.

⁽۳) معجم شیوخ ابن فهد ص ۷۱

⁽٤) إنباء الغمر ١٧٢/٥

⁽٥) الجواهر والدرر ، ج ١ ص ٦٩ - ٧٠

ومن أبرز شيوخه في العربية الشيخ العلامة مجد الدين أبو الطاهر الفيروزابادي (٧٢٩ - ٨١٧ هـ) نظر في اللغة فكانت جل قصده في التحصيل فمهر فيها إلى أن تمهر وفاق أقرانه . اجتمع به في زبيد وفي وادى الخصيب ، وناوله جلّ القاموس وأذن له مع المناولة أن يرويه عنه ، وقرأ عليه من حديثه عدة أجزاء (١) .

ويطول بنا المقام لو ذهبنا نتبع شيوخه ، ونكتفى بما قاله عنه تلميذه شمس الدين السخاوى : « واجتمع له من الشيوخ الذين يشار إليهم ، ويعول فى حل المشكلات عليهم مالم يجتمع لأحد من أهل عصره ، لأن كل واحد منهم كان متبحرًا ورأسًا فى فنّ اشتهر به لا يلحق فيه . فالبلقينى فى سعة الحفظ وكثرة الإطلاع ، وابن الملقن فى كثرة التصانيف ، والعراقى فى معرفة علم الحديث ومتعلقاته .. والمجد الشيرازى فى حفظ اللغة واطلاعه عليها .. » (٢) .

هذا وقد تجلت إسهامات ابن حجر في الحياة الثقافية للإسلام بمصر وغيرها في الجوانب التي أثرى بها الثقافة الإسلامية لعلماء مصر وقتئذ ، حيث سمع منه كبار العلماء بها ممن لهم شأن في مجال الحياة الثقافية والفكر الديني ، فتخرج على يديه كثرة من الشيوخ والأقران .

ولقد سرد السخاوى فى الجواهر والدرر أسماء طائفة من الذين أخذوا عنه وأوصل عددهم إلى مايقرب من خمسمائة تلميذ . ثم أشار إلى صعوبة إحصاء تلاميذه جميعا فذكر أنه من الصعوبة الإحاطة بهم (٣) .

كما أثرى بنشاطه الثقافي والفكرى الحياة الثقافية للإسلام بمصر وغيرها من الأمصار الإسلامية مما انعكس أثره على إنتاجه العلمي ، فقد ذكر تلميذه شمس الدين السخاوى من كتبه مايزيد على ٢٧٠ مصنفا في أثناء ترجمته له ثم سردها في قائمة مستقلة (٤) .

أما السيوطي فقد ذكر منها مايقرب من ٢٠٠ مصنفا (٥).

⁽١) إنباء الغمر ١٥٩/٧ فما بعدها .

⁽۲) الجواهر والدرر ج ۱ ص ۸۰

⁽٣) الجواهر والدرر (مخطوط) ورقة ١٥٣ – ٢٧٣ (نسخة دار الكتب المصرية برقم ٤٧٦٨ ·

[.] (٤) الجواهر والدرر ، ورقة ١٥١ – ١٦٠

⁽٥) نظم العقيان ص ٤٦ - ٥٠

وطبيعة الدراسة هنا لا تسمح بذكر تفاصيل عن هذه المصنفات.

ومما تجدر الإشارة إليه منها هنا – مما يتناسب وطبيعة الدراسة – بعض المصنفات التي تناولت التاريخ والتراجم ومافي بابها .

ولعل من أشهرها الإصابة في تمييز الصحابة ، كل حرف منه ينقسم إلى أربعة أقسام : الأول من جاء ذكره أو روايته من طريق مقبولة أو ضعيفة . الثاني من له رواية فقط . والثالث من أدرك الجاهلية والإسلام ولم يرد في خبر أنه اجتمع بالنبي والرابع من له ذكر في كتب من صنف في الصحابة أو أخرج في المسانيد على سبيل الغلط والذهول ، وبيان ذلك ، والاستدلال عليه وكيفية مأخذ من غلط في ذلك وتحقيقه لما لم يسبق إلى غالبه (١) .

ومنها تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، تناول فيه طبقات المدلسين .

وترتيب طبقات الحفاظ للذهبي على حروف المعجم ، ولم يكتف بترتيبه بل زاد على الأصل ^(۲) .

ولسان الميزان يشتمل على تراجم من ليس فى تهذيب الكمال من الميزان ، مع زيادات كثيرة جدًّا فى أحوالهم من حيث الجرح والتعديل ، كما اشتمل على طائفة من المترجمين لم يُذكروا أصلا فى ميزان الاعتدال للذهبي (٣) .

وتهذيب التهذيب مصنف كبير في الرجال ، وهو مختصر لتهذيب الكمال للمزى ، وقد أضاف إليه زيادات كثيرة ليست لدى المزى في تهذيبه (¹⁾ .

والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، وهو مرتب على حروف المعجم .

وذيل الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، وقد رتبه على السنين .

وإنباء الغمر بأنباء العمر – جمع فيه الأحداث التي أدركها وأورد في كل سنة وفيات الأعيان ، ابتدأه من سنة ٧٧٣ هـ ، وانتهى إلى سنة ٨٥٠ هـ .

ورفع الإصر عن قضاة مصر ، وهو الذي نقدم له اليوم .

⁽١) معجم شيوخ ابن فهد ص ٧٥

⁽٢) الجواهر والدرر ، ورقة ١٥٦

⁽٣) الجواهر والدرر ، ورقة ١٥٦

⁽٤) الجواهر والدرر ، ورقة ١٥٦

هذا وقد أشاد الشوكاني بمصنفاته فقال: « وتهادت تصانيفه الملوك بسؤال علمائهم له في ذلك ، حتى ورد كتاب في سنة ٨٣٣ هـ ، من شاه رخ بن تيمورلنك ملك الشرق يستدعي من سلطان مصر وقتئذ الأشرف برسباي هدايا من جملتها: فتح البارى ، فجهز له صاحب الترجمة ثلاث مجلدات من أوائله ، ثم أعاد الطلب في سنة ٨٣٩ هـ ، ولم يتفق أن الكتاب قد كمل ، فأرسل إليه قطعة أخرى . ثم في زمن الظاهر جقمق – سلطان مصر وقتئذ – جهزت له نسخة أخرى . ثم في زمن الظاهر جقمق – سلطان مصر وقتئذ – جهزت له نسخة كاملة . وكذا وقع لسلطان الغرب أبي فارس عبد العزيز الحفصي ، فإنه أرسل يستدعيه ، فجهز له ماكمل من الكتاب » (١) .

وقد ظل ابن حجر طوال حياته مشغوفا بالدرس مشتغلا بالعلم ، يتلقاه عن شيوخه أو يبذله لتلاميذه ، أو يذيعه فتيا ، أو يحرره في الكتب والأسفار إلى أن توفي . وذكر تلميذه ابن فهد أن « وفاته كانت بعد العشاء الآخرة بقليل من ليلة السبت ثامن عشرى ذى الحجة سنة ٨٥٨ هـ بمنزله بحارة بهاء الدين بالقاهرة ، وأمر السلطان بأن يحمل تابوته إلى مصلى المؤمني تحت القلعة بالرميلة ليصلى هو عليه ، فحضر الجمع وكان وافرًا جدًا ، فتقدم في الصلاة عليه الخليفة بإذن السلطان ، وحمل إلى القرافة الصغرى ، ودفن بتربة بنى الخروبي بين مقام الإمام الشافعي ومقام الشيخ مسلم السلمي ، وكثر الأسف عليه لوفور محاسنه (٢) .. » .

هذا وقد ترجم لابن حجر بعض الذين نشروا بعض مصنفاته ، فعلى سبيل المثال ماكتبه الدكتور عدنان درويش في مقدمة تحقيقه لكتاب ذيل الدرر الكامنة ، وقد شمل ماكتبه الصفحات من ٥ - ١٥

كما كتب الأستاذ محمد عوامة في مقدمة تحقيقه لكتاب تقريب التهذيب حوالي ٥٨ صفحة ، تناول فيها منهج ابن حجر في كتابه التقريب وبيان مراده من الطبقة (٣).

كذلك كتب الدكتور حسن حبشى ترجمة لابن حجر فى مقدمة تحقيقه لكتاب إنباء الغمر تقع فى ٥ صفحة وذكر فى ثناياها أنه « يتبوأ - فى جدارة واستحقاق - مركز الصدارة بين المحدِّثين والحفاظ منذ بداية القرن التاسع الهجرى » (٤) .

⁽۱) البدر الطالع ۸۹/۱ - ۹۰ معجم شیوخ ابن فهد ص ۷۸

⁽٣) تقريب التهذيب - دار البشائر الإسلامية بيروت ١٩٨٦ م

⁽٤) إنباء الغمر ج ١ ص ٧ - ٢٢ - القاهرة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩ م

ومن الدراسات التي تناولت ابن حجر ماكتبه الدكتور محمد كمال تحت عنوان « ابن حجر العسقلاني مؤرخا » تناول فيه نشأته وبعض شيوخه ورحلاته ووظائفه وحياته الاجتماعية ، كما تناول بعضا من مؤلفاته (١).

وتعتبر الدراسة التي قام بها الدكتور شاكر محمود من أوفى الدراسات التي تناولت ابن حجر ، فقد كتب عنه دراسة حافلة تحت عنوان « ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة » وهي تقع في جزئين (٢) .

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن كتاب رفع الإصر كان قد طبع قسم منه بالمطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٧ م ، من أول الكتاب إلى آخر من اسمه على .

بتحقیق الدکتور حامد عبد المجید ، ومحمد المهدی أبو سنة ، ومحمد إسماعیل الصاوی بمراجعة إبراهیم الإبیاری .

وقد ذكروا في مقدمة القسم الذي قاموا بتحقيقه أنهم راجعوه على مخطوطات خمس:

أولاها – الفيضية ، وهى من تصوير معهد المخطوطات بالجامعة العربية عن نسخة مكتبة فيض الله الملحقة بمكتبة ملّت باستانبول . وهذه النسخة ليس عليها اسم الناسخ أو تاريخ النسخ ، ويرجح أنها كتبت في القرن التاسع الهجرى ، فهي قريبة عهد بالمؤلف وقد رمزوا إليها بحرف (ف).

الثانية نسخة مصورة من إحدى نسختين بالمكتبة الأهلية بباريس تحمل رقم ٥٨٩٣ ، وليس عليها تاريخ نسخها ، وخطها يشبه إلى حد بعيد خط النسخة الفيضية ، ولا يكاد يوجد فرق بينهما .

وهذه النسخة وسابقتها تعتبران من أوفى النسخ وأدناها إلى السلامة والصحة ، ورمزوا إليها بالحرف (ب) .

الثالثة – نسخة مصورة عن النسخة الأخرى بالمكتبة الأهلية بباريس ، وهى برقم ٢١٤٩ ، وهذه النسخة مكتوبة بعناية وبخط النسخ الجميل ، وعليها تاريخ نسخها وهو سنة ١٠٣١ هـ وقد رمزوا إليها بالحرف (س).

الرابعة - نسخة دار الكتب المصرية ، وتاريخ نسخها سنة ١١٥٠ هـ وبالنسخة

⁽١) ابن حجر مؤرخا ، عالم الكتب بيروت ١٩٨٧ م

⁽۲) ابن حجر مصنفاته وموارده مؤسسة الرسالة بيروت ۱۹۹۷ م

أخطاء كثيرة ، وبعض النقص في مواضع متفرقة . وقد رمزوا إليها بالحرف (د) .

الخامسة - نسخة المكتبة الأزهرية ، وتاريخ نسخها سنة ١٣١٠ هـ . وبها نقص في مواضع مختلفة ، كما أن بها كثيرا من التحريف والتصحيف . وقد رمزوا إليها بالحرف (ز) .

ويتبين من هذا العرض أن النسخة رقم ١ ، ٢ اللتين اعتبرتا من أوفى النسخ وأدناها إلى السلامة والصحة قد أوقعتهم في خطأ جسيم حيث أقحم فيهما ثماني تراجم ليست من بين تراجم رفع الإصر كما سنبينه بعد .

أما النسخ ٤ ، ٥ فهى غير ذات قيمة فى التحقيق نظرا لتأخر كتابتهما زمنيا ، ولما يشيع فيهما من أخطاء كثيرة ، ولما بهما من نقص فى مواضع متعددة .

يضاف إلى ذلك أن عمل المحققين لم يراع فيه المنهج العلمى المتبع فى تحقيق التراث ، وما أسهل على من له إلمام بمعرفة هذا الفن أن يسود عشرات الصفحات فى إحصاء الأخطاء البينة الواضحة .

وبعض الأمثلة التي سأوردها فيما يلي شاهد صدق على هذا العبث بتراثنا ، والذي يظهر بصورة واضحة في الطبعة المشار إليها .

فعلى سبيل المثال ماورد في بداية الطبعة المشار إليها ، في ص ٢١ « ٠٠ بن عائذ بن تبيع » والصواب « .. بن عائذ بن يَيْثُع » .

وما ورد فی ص ۲۶ « وذکره ابن حبان فی الثقات وقال ... سکن مصر بِخُطِّی » والصواب « ... وقال ... سکن مصر ، یُخْطِیءُ »

وما ورد في ص ٣٧ « وسمع على .. وشرف الدين العزازي » والصواب « .. وشرف الدين الفزاري » .

وما ورد فی ص ٤٣ « هرم بن أنمار .. بن حَمْزَة » والصواب « هرم بن آزاد .. ابن حُمْرَة » .

وما ورد فی ص ٥٧ « أحمد بن أبي دؤاد بن جرير » والصواب « أحمد بن أبي دُوَاد بن حريز » .

وما ورد في ص ١٦٧ « محمد بن زياد » والصواب « محمد بن زَيّان » . وما ورد في ص ١٨٩ « على بن نُجيَّة » .

وما ورد في ص ٢٠٥ « ابن بنت الحِمْيَرِي » والصواب « ابن بنت الجُمَّيْزي».

وما ورد فی ص ۲۷۱ « أبو نصر بن عبد الجبار » والصــــواب « أبو نصر الجبَّان » .

وما ورد فی ص ۲۹۱ « وقال ابن حبان : قرأت سیرة أخباره » والصواب « وقال ابن حبان : سَبرت أخباره » .

وما ورد في ص ٢٩٣ « وقع لنا حديثه في الخلفيات بعلو » والصواب « وقع لنا حديثه في الخِلَعِيَّاتِ بعلو » .

هذا ويطول بنا المقام لو تتبعنا هذا العَوَار الذي اتسمت به الطبعة الأميرية . ومن الأخطاء الفاحشة التي شملت المتن والحاشية ماورد في ترجمة أبي خزيمة ص ٥٥ حاشية ٤ ، فقد جاء بالمتن حدث عنه « راشد بن سعد » ثم ذكر بالحاشية أن ذلك هو الصواب عن لسان العرب والتهذيب والكندى . وليس كذلك ، فالمتن والحاشية كلاهما خطأ على هذا ، لأن راشد بن سعد المتوفى سنة ١٠٨ هـ ، لم يرو عن أبي خزيمة المتوفى سنة ١٥٨ هـ ، وإنما الذي روى عن أبي خزيمة هو « رِشْدِين ابن سعد المتوفى سسنة ١٨٨ هـ » كما في الأصل وتهذيب الكسمال للمزى

كذلك من هذه الأخطاء ماورد في ترجمة برهان الدين ابن جماعة في ص ٢٩ حاشية ٤ بخصوص سماعه من أبي نعيم الإسعردي ، حيث عرف بالحاشية بأنه «أبو القاسم عبيد بن محمد المتوفي سنة ٢٩٦ هـ » والصواب «أبو نعيم أحمد بن عبيد ابن محمد بن عباس المتوفي سنة ٢٤٥ هـ » وعلى ماجاء بحاشيتهم كيف سمع برهان الدين ابن جماعة المولود سنة ٢٧٥ هـ ، من أبي القاسم الإسعردي المتوفي سنة ٢٩٦ ؟! كذلك أقحم في هذه الطبعة المشار إليها آنفا ثماني تراجم ليست من بين تراجم رفع الإصر ، لأنها لم ترد في الأصول الخطية الموثقة – التي استعانت بها الطبعة التي نقدم لها اليوم والمنقولة عن نسخة المؤلف بخط تلميذه الحافظ والمؤرخ شمس الدين السخاوي ، ولأن بعض هذه التراجم المقحمة متأخر زمنيا عن وفاة ابن حجر على ما سنبينه بعد . وبتتبع الحواشي الواردة في القسم المطبوع تبين أن من قاموا بتحقيق هذا القسم نقلوا هذه التراجم كما وجدوها في النسخة الفيضية

(ف) ونسخة باريس (ب) دون إعمال فِكر أُورَوِيَّة ، وكان عليهم أن يتثبتوا فى الأمر والرأى ونظرا لخطورة هذا المنهج على بعض الباحثين فسوف أتناول هذه التراجم المقحمة بشئ من التوضيح .

الله عز الدين الحنبلي المتوفى سنة ٨٧٦ هـ (١) . وقد ذكر محققو القسم المطبوع في الحاشية أنها من نسخة ف ، ب .

وأول مايدحض نسبة هذه الترجمة لابن حجر في كتابه رفع الإصر ، أنه مؤرخ فيها للمترجم له بأنه ولى القضاء سنة ٨٥٧ هـ ، أى بعد وفاة المؤلف بخمس سنوات ، كما أنها لم ترد وفق الترتيب الهجائي الذي اتبع في الكتاب ، بل أقحمت بين ترجمة أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني ، وبين ترجمة أحمد بن إبراهيم ابن أحمد الأندلسي .

كذلك وردت عبارة « وقد لازمته كثيرًا » في ثنايا ترجمة عز الدين الحنبلي في القسم المطبوع من رفع الإصر ، وهذه العبارة تنطبق على السخاوى لأنه هو الذي قام بذلك كما ورد في ترجمته للعز الحنبلي في الذيل على رفع الإصر (٢) .

وقوله في المترجم له من القسم المطبوع: « قرأت عليه كتابا من مسند أحمد وأرجو إكماله » القائل هنا السخاوى تلميذ المصنف يؤكده قوله في الذيل على رفع الإصر: « ثم قرأت عليه قبل ولايته القضاء مجلدًا من مسند أحمد ، فلما ولى بنيت عليه حتى قرأت منه نحو النصف » (٣).

وفى الترجمة المزيدة كذلك ورد قوله: « واستمر يقضى فى بيته ولا يلتمس على القضاء أجرًا ، حتى كان فردًا بين القضاة بهذه الخصلة .. ودرس فى عدة مواضع كالأشرفية والمؤيدية » .

يقابل هذا في الذيل على رفع الإصر « أنه درس بالأشرفية والمؤيدية .. وصار ربما يقضى في بيته غير ملتمس على القضاء أجرًا ، حتى كان فردًا بين القضاة بهذه الخصلة » (٤٠) .

⁽١) وردت ص ٥٢ من القسم المطبوع.

⁽٢) راجع الذيل على رفع الإصر ص ١٢ فما بعدها .

⁽٣) المصدر السابق ص ٣١

⁽٤) نفس المصدر ص ٢٥، ٢٦

 Υ – الترجمة الثانية من التراجم المزيدة ، ترجمة أحمد بن عبد الله بن محمد بن محمد الأموى شهاب الدين المالكي (١) وهذه الترجمة بنصها لدى المؤلف في إنباء الغمر ، وذكر في حواشي القسم المطبوع أنها عن نسخة ف ، ب .

هذا وقد آثرت في هذه الترجمة إثبات نصها في كل من إنباء الغمر والقسم المطبوع من رفع الإصر ، وذلك لما ورد عن المترجم له في الضوء اللامع ٢٨٨/٨ فقد «ذكره شيخنا في إنبائه ورفع الإصر » أما ترجمته في إنباء الغمر ٢٨٨/٨ فقد وردت كما يلي :

(أحمد بن عبد الله بن محمد بن محمد الأموى القاضى شهاب الدين المالكى ، نشأ بدمشق وتعاطى الشهادة وكتب جيدا . وخدم البرهان التادلى ، ثم ولى قضاء طرابلس ، ثم ولى قضاء دمشق سنة خمس وثمانمائة نحو ثلاثة أشهر ، ثم أعيد سنة ست وثمانمائة ، فامتنع النائب من إمضاء ولايته ، ثم ولى من قبل شيخ سنة اثنتى عشرة وانفصل بعد أربعة أشهر ، وهرب مع شيخ إلى بلاد الروم وقاسى شدة ، ثم لما تسلطن شيخ ولاه القضاء بالديار المصرية ، وذلك فى شهر ربيع الآخر سنة ست عشرة ، فباشر دون السنة بأيام ، وكان شيخ يكرهه ويسميه الساحر ، ولكن كان بعض أهل الدولة يراعيه ، ثم استقر فى قضاء الشام سنة إحدى وعشرين وليح أن نوح أربعة أشهر ، ثم أعيد فى جمادى الآخرة سنة أربع وعشرين واستمر إلى أن نحو أربعة أشهر ، ثم أعيد فى جمادى الآخرة سنة أربع وعشرين واستمر إلى أن السلطنة ، فلما تسلطن اتفق أنه كان حينئذ قاضيا فاستمر به ولم يسمع فيه كلام أحد مع شهرته بسوء سيرته والجهل الزائد ، وكان متجاهرًا بأخذ الرشوة ، وحصل مالا طائلا تمزق بعده ، مات ليلة الثلاثاء حادى عشر صفر » .

ووردت ترجمته المزيدة في القسم المطبوع كما يلي :

« أحمد بن عبد الله بن محمد بن محمد الأموى القاضى شهاب الدين المالكى . نشأ بدمشق وتعاطى الشهادة وكتب جيدًا ، وخدم البرهان التادلى ، ثم ولى قضاء طرابلس ثم قضاء دمشق سنة خمس وثمانمائة نحو ثلاثة أشهر ، ثم أعيد فى سنة ست ، فامتنع النائب من إمضاء ولايته . ثم ولى من قبل شيخ سنة

⁽١) وردت ص ٧١ من القسم المطبوع.

۸۱۲ه، وانفصل بعد أربعة أشهر . وهرب مع شيخ إلى بلاد الروم ، وقاسى شدة . ثم لما تسلطن شيخ ولاه القضاء بالديار المصرية ، وذلك فى شهر ربيع الآخر سنة ۸۱٦ه هـ ، فباشر دون السنة بأيام . وكان شيخ يكرهه ويسميه الساحر ، ولكن كان بعض أهل الدولة يراعيه ، ثم استقر فى قضاء الشام سنة ۸۲۱ هـ نحو أربعة أشهر ، ثم أعيد فى جمادى الآخرة سنة ۸۲۱ هـ ، واستمر إلى أن مات بسبب أن الأشرف كان يعتقده لأنه بشره وهو فى السجن بأنه سيلى السلطنة . فلما تسلطن اتفق أنه كان حينئذ قاضيا ، فاستمر به ، ولم يسمع فيه كلام أحد ، مع شهرته بسوء السيرة ، والجهل الزائد ، وكان يتجاهر بأخذ الرشوة ، وحصل مالاً طائلاً عرف بعده . مات فى ليلة الحادى عشر من صفر سنة ۸۳٦ هـ » .

أما كون المترجم له في إنبائه فكما أوردته هنا ، وأما كونه في رفع الإصر فهذا مستبعد .

أولا : لعدم وروده في النسخ الخطية الموثقة التي استعانت بها طبعة مكتبة الخانجي التي بين يديك .

ثانيا: لما يشيع من التصحيف والخطأ في بعض تراجم الضوء اللامع المطبوع، فالشك في نص الضوء اللامع هنا أيسر من الشك في الأصول الخطية الموثقة.

ثالثا: أنها وردت فقط في نسخة ف ، ب لدى محققي القسم المطبوع وهما النسختان اللتان درجتا على إيراد التراجم المزيدة .

رابعا: أن أسلوب هذه الترجمة يختلف في منهجه عن المنهج الذي اتبعه ابن حجر في رفع الإصر، من أنه يتحاشى إيراد العبارات التي تجرح القضاة أو التي فيها تحامل عليهم أو التي فيها اتهام لهم بأخذ الرشوة وما إلى ذلك حين يترجم لهم في رفع الإصر، ولكنه لا يتقيد بهذا المنهج حين يترجم لهم في إنباء الغمر.

⁽١) وردت ص ١٠٨ من القسم المطبوع ، وذكر في حواشيه أنها من نسخة ف ، ب .

الدين .. وكأن شيخنا تركه عمدًا لكونه لم يباشر قضاء مصر » . وهذا يعنى أن ابن حجر لم يفرده في رفع الإصر بترجمة خاصة .

- 3 الترجمة الرابعة من التراجم المقحمة ، ترجمة أحمد بن ناصر بن خليفة ، شهاب الدين الباعوني (١) ، وهذه الترجمة بلا ريب من وضع أحد تلامذة ابن حجر ، بدليل ماذكره تلميذه شمس الدين السخاوى في الضوء اللامع بشأن صاحب الترجمة من أنه « لما استقر الأمر للمستعين بعد الناصر ، ولاه قضاء الديار المصرية لكونه ممن قام في خلعه ، وأثبت المحضر المكتتب في حقه ثم صرف عن قرب قبل أن يباشر لابنفسه ولا بنائبه ، ولذا أعرض شيخنا عن ذكره في رفع الإصر ، وأثبتّه في ذيله (7) » .
- الترجمة الخامسة من التراجم المقحمة ، ترجمة الحسن بن على بن محمد ، ابن الصواف (۳) ، ويكفى للتدليل على أنها مقحمة أن المترجم له ولى قضاء مصر لأول مرة كما ورد فى ترجمته المزيدة سنة ۸۶۷ هـ ، وابن حجر توفى سنة ۸۵۷ هـ .
- 7 الترجمة السادسة من التراجم المقحمة ، ترجمة على بن محمد بن محمد الدمشقى المعروف بابن الأدمى $(^3)$ ، ويكفى للتدليل على أنها مقحمة ماورد فى ترجمته فى الذيل على رفع الإصر $(^9)$: ذكره شيخنا فى القسم الأخير من معجمه يعنى إنباء الغمر فقال: سمعت من نظمه وطارحته. وما ورد فى ترجمته فى الضوء اللامع 7/4 9: ذكره شيخنا فى معجمه يعنى فى الإنباء وهذا يعنى أنه لم يذكره فى رفع الإصر.

الترجمة السابعة من التراجم المقحمة ، ترجمة على بن محمود بن أبى
بكر السَّلمى ، علاء الدين ابن المُغلى (٦) .

⁽١) وردت في القسم المطبوع ص ١٠٩ وبهامشه هذه الترجمة من ف ، ب

⁽٢) الضوء اللامع ٢٣٢/٢

⁽٣) وردت ، ص ٢٠٦ من القسم المطبوع وجاء بحواشيه أنها عن نسخة ف .

⁽٤) وردت ص ٤٠٣ من القسم المطبوع ، وبحواشيه أنها عن نسخة ف .

⁽٥) الذيل على رفع الإصر في ١٨٧

⁽٦) ص ٤٠٤ من القسم المطبوع وبحواشيه أنها عن نسخة ف فقط .

فى النقول الواردة لدى السخاوى فى الضوء اللامع والتى تضمنت قوله: وصفه شيخنا - و - كما قال شيخنا من مثل « وصفه شيخنا بالزهو الشديد والبأو الزائد » وقوله: « وكان شديد الميل إلى التجارة والزراعة ووجوه تحصيل الأموال » المراد منها قول شيخه فى الإنباء (١).

 Λ – الترجمة الثامنة والأخيرة من التراجم المقحمة في القسم المطبوع ، ترجمة على بن يوسف بن مكى الدميرى $(^{7})$.

ويكفى للتدليل على أنها مقحمة ماذكره السخاوى فى الضوء اللامع ٥٥/٦، أثناء الحديث عن صاحب الترجمة قوله: « ذكره شيخنا فى إنبائه ولم يذكره فى رفع الإصر فاستدركته فى ذيله » .

* * *

⁽١) انظر الضوء اللامع ٣٥/٦ - ٣٦ وقارن بالإنباء ٨٦/٨ - ٨٧ وحواشيها .

⁽٢) وردت ص ٤١١ من القسم المطبوع وبحواشيه أنها عن الفيضية .

النسخ الخطية للكتاب

هذا وقد استندت في تحقيق هذا الكتاب إلى المخطوطات التالية مع مقارنتها بأهم المصادر المتعلقة بموضوع الكتاب .

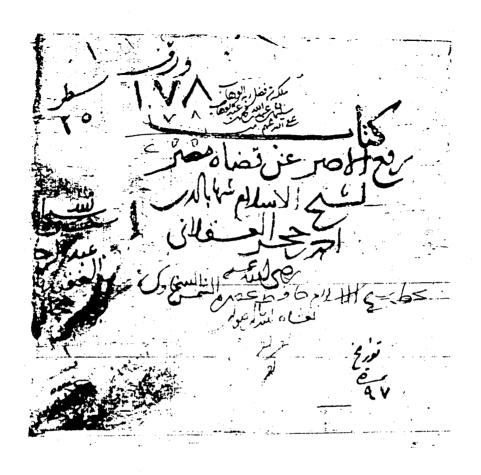
١ - نسخة بخط الحافظ شمس الدين السخاوى المتوفى سنة ٩٠٢ هـ مخطوطة بخزانة خاصة فى ١٨٠ ورقة - تنقص من آخرها حوالى ورقتين ، فى كل صفحة ٢٥ سطرًا ، فى كل سطر حوالى ١٢ كلمة . كتبت بخط معتاد ، مهمل النقط أحيانا ، وبحواشيها بعض تعليقات للسخاوى ، وقد اتخذت هذه النسخة أصلا فى التحقيق ، ورمزت إليها بلفظ « الأصل » . وذلك لأنها بخط السخاوى تلميذ المؤلف ، والسخاوى حافظ ومؤرخ ، يضاف إلى ذلك أن الحواشى التى كتبها السخاوى أمام كثير من الفراغات التى بمتن الكتاب ،أفادت فى مل هذه الفراغات فى كثير من الأحيان ، وماورد بهذه الحواشى لم أعثر عليه فى كثير من الأحيان لدى المصادر المساعدة .

۲ - نسخة مكتبة خدابخش بتنه بالهند برقم ۲٤۸۳ ، كــــتبت سنة ۱۳۱۰ هـ، نقلا عن نسخة بخط محمد بن نصر الله بن حسن بن محمد الحنفى ، كتبت سنة ۸۵۱ هـ ، من نسخة شمس الدين السخاوى . وتقع فى ١٦٢ ورقة . فى كل صفحة ۲۹ سطرا ، فى كل سطر حوالى ۱۲ كلمة وقد رمزت إليها بالحرف «ش» .

٣ - نسخة مكتبة فيض الله بتركيا برقم ١٤٥٥ ، تنقص من أولها عدة أوراق ، وأول مافيها « . . أبو الفضل العمى ، ولى القضاء بمصر مجردًا عن الأحباس والمظالم » من أثناء الترجمة رقم ١٧ ، كتبت في القرن التاسع ، وتقع في ١٤٠ ورقة ، في كل صفحة ٣٠ سطرًا تقريبا ، في كل سطر حوالي ١٤ كلمة ، وقد رمزت إليها بالحرف « ف » .

وهذه النسخة لم أرجع إليها إلّا لمامًا عند تقويم بعض النصوص التي لم تتضح لى وجوه رسمها في النسختين السابقتين .

القاهرة نوفمبر ١٩٩٧



صفحة العنوان نسخة السخاوى « الأصل »

لسسسمام المحسالهم وعوسوالا وعموط مست مع الذي لامعمد لعيم ولاراد لعضاسم واسبعال الوالايم وهده مرا أسهاده اعد معالمهم لعاب واسهدا يمسدا عددوس وأظارا ساسم وطاله وصيروعلاصراصفهاس مسدولت عارقة واطهرولي لعا حمالعصة ومدالوسال عبدانه بمدار معم تصعد العوارهاع مسيك أرانزيم لمريعهم الرحبزالذخور كاحبث الذك ومعلنم لحنعات عكالبيش منة وبعث معرال حرالكم اللم و الرسد مد مه طاو السدمهم كالعنب علم مراسم و منهم كالمالكم و الرسيم الرابط و و كسرمولا و و حساله ومذنعم وعلمه والو درالذى ولاه والوورالاى مترونده والووالاى 4 - فرعسن- عامل العلم والذ المد العام العام العمام العمام الور العندى منا المرافع ما العمار ولاق المراع فلم ما مراهم مراعم ومراح مسوع لك وه ولمساله والحلى ع رصي الامام الا وحسد المطلح والدم أي كما هر ملك عدد العاد رامعي وسيد هي سيمك العلام ذ والدحا سب الواسع سنواح الدمداد الملغ سنام. ذكه وبعث علم كلم مسغف كي عليلا م الدراق المعداس المالية المنطقة المستدعات والكالمعتسم مونعد من المال على المالي المنالي المالي المالي المالي المالي المالي المالي المالي المالي المنالي المالي المالي المالي المالي المالي المالي المالي المالي المنالي المالي والروممبرالعدول بيوده المفالية كانومستوه التحد الأطرام تواسطوا مسابرالعماء والمعسام معطوبها والمالاسلام

الصفحة الأولى من نسخة السخاوى « الأصل »

سيخاب رفع الإشر عن فغاه مصر تاليف وجبدده مع وحافظ عصب الشيخ شهاب لدبن احمل بن على العسون بابن عجر العسف لك بعمرات

وصلالية على بنا محلالي المعالية المعالية وتعبيره تراسك

صفحة العنوان من النسخة « ش »

وعلومهم عبيسه السيزيزيارع اغدياه وسريليه عاجان وطاب المعسون المحاكم فاخار واعاس الماب المابع ومواعده اله واداد مورا والمتعل الا مناعلا استرودوا عاعلاه والمعفرة والممتح الفا لللمدوم والمعالم كالمية وغامل عامله طرية على والالفال ومعم له من الاصطبلات ومودوه. بغلم مهمة عقريه اللول وويين وهلا مزالزامة السكفا فيجرج والمبالم را الله الما وعلم علم الملم الدعم النابعة وراد العاع الله والبوف والسود والواكان ولايدم بولد النرا ومريدم الوديون بعلوك مزراللي والوز وولامندم مليرا مدار عفل واحصر لامرا صاب ليوس ولا الأملام ولا عمر المخالف ولا إلى ملال الأبادي ولا يعوم للخلم و فعو متعبعة الأوالا وكال والأمدال مدالا والأورمرد الموت والمعار عدد وفراك عدم المدا ألاعطا لعدوا وتراب فيودم له بهامامه أعا اراف وازا أزا واحدان وري كالوي أخفوم زفعتر بنيامه وكدا ادالؤ ما دنه وعاد والاستعراط المراسان الأله المنه منية وعلر مالعد بوم إعبروالإنبر بسدا آزن كالإمل الماليانية وكارك بالكاص وسعيره اربعة الضرينوبور عندا أمعرو ومربعالم الاحكام وعصاله وكل سالا على مراكوا ريك عاعله لعت الالزوما بعرفه وكلد للبسر فيعم ومط ألم وكل سو صل المالمل على ما من معد الله مر وكذا منا مه و دا والقهد منول المعلى مفسه وعم علم عنه م عصر من احرى المنفع ما فأ وصعت المسعى ول لكران واوسا ه مريمهوداله مريده ي والواكم معمل و مها لا عرف دا دا و در د دوم المعاص وادرا عدومتم معترعلم المدوكان مرادا عرك سرالا بعروله على ما للوالى المنه على وما مروما مكعم وماليم لفي آ كل سيده وي أن الراموال الإنام والسني ومنعل ولا أمنا بوطائله عضا مرحيم وع لنا من آخر وكالعنوا محاجز وعلى المهم ت عدات بعنطان عابد ما وحسال وعرج وكان اللمال على المعوم العرب مهموا لالنام ابن وكل سنة مرطان كورم ب غرف منه أما الدخل والمزم و البيه و للها مد و إما ما نوحد نقراً ما صلا ألا عالم اله و المغلود و كا في المعرف الدعوى الأول ربيس و بالأنصاعداً وكا فالمغرولات و عمد المعرف الدعوى الأول و عمد المعرف الدعوى الأول و المعرف المعرف الدعوى الأول و المعرف المعرف الدعوى الأول و المعرف المعر وكانوالامهون الدعوق الربعي وجودها عد وو ت مرا الدو والاستنعاع فالوارك الن منترنسا حدداتا وأمرا عسم م ومل معل مد على مد ماعود والو ومعدوسل م